

جامعة باجي مختار – عنابة



Université Badji Mokhtar – Annaba  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير



Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion  
قسم الجذع المشترك

المحاضرة الحادية عشر في مقياس تاريخ الفكر  
الاقتصادي:  
الفكر الاقتصادي المعاصر (المدرسة النقدية)

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك (كل المجموعات)

السنة الجامعية: 2025/2024

**تمهيد:**

واجهت السياسات والأفكار الكينزية في أواخر الستينيات وخلال السبعينات من القرن الماضي مشكلات كبيرة وتحديات بدأ من انهيار نظام بيرتن وودز عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971 عن فصل الارتباط بين الدولار والذهب تزامن مع تدهور النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية، وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة مع تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا (ظاهرة الركود التضخمي) وهي ظاهرة جديدة تماما آنذاك.

بناء على ما سبق ذكره، اشتدت الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الكينزي وأتباعه لعدم قدرته على تفسير ومعالجة هذه الأزمة الهيكلية بالنظام الرأسمالي، قادها بشكل خاص ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو، وهو اقتصادي ليبرالي شديد التطرف ينتمي للمدرسة النيوكلاسيكية يعرف بكتاباتاته حول دور النقود في الاقتصاد، والعودة إلى بالرأسمالية إلى مراحلها الأولى القائمة على الحرية الاقتصادية المطلقة.

**أولا- الإطار العام للمذهب النقدي (المدرسة النقدية):**

- **رفض المذهب الكينزي:** ويؤكد فريدمان على عدم كونه ومدرسته امتدادا للمذهب الكينزي انطلاقا من عدم اهتمام الاقتصاد الكينزي بمسألة عرض النقود حيث تركت السلطات النقدية دون توجيهات محددة، مقارنة بالسياسة المالية التي كانت جوهر تحليلات كينز.
- من جانب آخر، نشر فريدمان سنة 1954 كتابه "نظرية دالة الاستهلاك"، والتي أشار فيها بأن دالة الاستهلاك الكينزية مبسطة جدا، فالاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الدائم وليس الدخل الجاري، حيث يعرف الدخل الدائم بأن معدل الدخل الذي يتوقع الأفراد استلامه خلال فترة من السنين، كما أن الأفراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة إلى أخرى.
- **السلوك الأمثل:** يؤكد اقتصاديو المدرسة النقدية على المبدأ الكلاسيكي بأن الناس يحاولون تعظيم أرباحهم، وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد إذ يتجمع الأفراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل بناء على قرارات عقلانية، كما أنهم يستجيبون للمحفزات المالية.
- **الليبرالية الاقتصادية المطلقة:** إن الرأسمالية كنظام اقتصادي قادرة بنفسها على معالجة الأخطاء والشوائب التي تصيبها من خلال آليات السوق، لذا فكل خلل بالنظام الرأسمالي يعود إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وعدم احترام قوانين السوق.
- من المنطلق السابق، يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية كالأمن الداخلي والخارجي....، فعليها أن تقوم بدور الحارس لتراكم رأسمال (الدولة الحارسة) وليس دولة الرعاية كما كانت في الفترة الكينزية.

➤ يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، فالتغيرات في عرض النقود لها آثار واسعة على الإنفاق من خلال كل من الاستهلاك والاستثمار (آلية التحول النقدي)، منتقدا نظرية التفضيل النقدي لكينز (الاحتفاظ بالنقود يزداد بزيادة سعر الفائدة)، حيث اثبت فريدمان أن تفضيل السيولة والاحتفاظ بالنقود لا يستخدم فقط لشراء الأسهم و السندات، التي تدر عائدا على شكل فائدة، وإنما يمكن استخدامها في:

✓ شراء سلع معمرة وشبه معمرة، وتعد هذه السلع مخزنا للثروة وبالتالي فهي سلع إنتاجية أيضا.

✓ شراء بيت أو سيارة بدلا من اقتناء الأسهم والسندات.

هذا التحول في الاستخدام النقود سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج الكلي، لذلك فان عرض النقد لا يؤثر على الاقتصاد، من خلال الأثر المباشر لسعر الفائدة على الاستثمار، ولكن من خلال التأثير على السلع المعمرة كأصول.

#### ➤ التمييز ما بين السعر النقدي و السعر الطبيعي

➤ **خطة شيكاغو:** اقترح فريدمان ورفاقه في جامعة شيكاغو قيام البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية تنظيمية صارمة على عرض النقد، وذلك بتبني قانون شيكاغو الذي يفيد بتطبيق السياسة النقدية المثلى القادرة على تقليص عرض النقود عند المستوى الحقيقي لسعر الفائدة (وهو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار) ، والتي تركز على:

✓ القيام بعمليات السوق المفتوح.

✓ الحدّ من معوقات السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف التأثير في الناتج الاجمالي ومستوى الأسعار.

وأكدّ فريدمان سنة 1948 على ضرورة استخدام سياسة نقدية معاكسة للدورة الاقتصادية، إذ يجب على البنك المركزي:

✓ توسيع عرض النقود في حالة الكساد.

✓ تقليل عرض النقود في حالة التضخم والازدهار.

غير إنه فريدمان تراجع عن هذا الاقتراح سنة 1959، وتبنى ما يعرف بالقاعدة الثانية لنمو النقود، التي اقترحها كل من **جيمس انجل(1936) وكلارك واربرتن(1952)** والقائمة على إتباع البنك المركزي إجراءات صارمة فيما يتعلق بعرض النقود.

➤ **التضخم ظاهرة نقدية بحتة** ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وعليه

فالمسؤول على حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، وعليه لا بد من استخدام إدارة البنك المركزي قانون صارم بشأن التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة، واقترح

فريدمان قاعدة نقدية ثابتة تنص على إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو النقد، بحيث يكون مساويا لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (قاعدة تطور النقود).

➤ إرجاع الأزمات الاقتصادية إلى العوامل النقدية: أرجع فريدمان وأتباعه أزمة الكساد إلى العوامل النقدية، فمن خلال دراسته لتاريخ النقود في الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن هناك علاقة قوية بين الرصيد النقدي والكساد، وذكر أن كمية النقود قد انخفضت خلال سنوات الكساد بما لا يقل عن الثلث، وأنه كان من الممكن تلافي حدوث الكساد لو أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) قد عمل على تجنب التخفيض في كمية النقود. أما بالنسبة لأزمة الركود التضخمي، فقد أكد أن التضخم المستمر للسنوات السابقة للأزمة أحد أهم أسبابها، وأن التدخل الحكومي في المجال النقدي والسياسات الكينزية التوسعية هي السبب وراء هذا التضخم.

➤ دالة الطلب على النقود: ينظر ميلتون فريدمان للطلب على النقود على أنه طلب على الأرصدة النقدية، فالأفراد يطلبون الأرصدة النقدية لأنها تعطيهم منفعة. قدم فريدمان دالة الطلب على النقود على الشكل التالي:

$$Md = F(Y_p, R_b, R_e, R_m, \pi_e, U)$$

Md: الطلب على النقود

$Y_p$ : الدخل الدائم

$R_b$ : معدل الفائدة على السندات

$R_e$ : العائد المتوقع على الأسهم

$R_m$ : معدل الفائدة على النقود

$\pi_e$ : معدل التضخم المتوقع

U: التفضيلات والأذواق، تبقى مستقرة لفترة من الزمن

ويمكن تفسير دالة الطلب على النقود على الشكل العام التالي:

- ✓ يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، وبعلاقة عكسية مع العائد المتوقع من السندات والعائد المتوقع على الاستثمار ومعدل الفائدة على النقود ومعدل التضخم المتوقع.
- ✓ الدخل الدائم يمثل معدل الدخل المتوقع على المدى الطويل، لذلك فالتقلبات العرضية التي تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم. وتبعاً لربط الطلب على النقود بالدخل الدائم، لا يمكن توقع أن يتغير الطلب على النقود بمستويات مرتفعة خلال الدورة الاقتصادية الواحدة.

- ✓ معدل العائد على السندات والأسهم يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.
- ✓ التضخم المتوقع يمثل العائد من الاحتفاظ بالسلع، وهذا هو العامل الذي أضافه فريدمان .
- ✓ يقوم المستثمر بالاحتفاظ بالسلع المعمرة، ويكون على استعداد لإبدال هذه السلع بالنقود إذا توقع مكاسب رأسمالية من الاحتفاظ بالسلع، و يقرر ذلك بناء على معدل المتوقع التضخم.
- مستوى التضخم الأمثل هو تلك المستوى المساوي لمعدل الفائدة الحقيقي وبالالاتجاه السالب بمعنى المعدل الحقيقي للفائدة يجب ان يكون مساويا لصفرا، و يتحقق عند عرض نقدي معين يعرف بكمية النقود المثلى.

➤ التوازن العام عبارة عن مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحدّد التوازن في كل من القطاع النقدي والقطاع الاقتصادي.

➤ إعادة صياغة نظرية التبادل لفيشر تبعا للملاحظات التالية:

- ✓ تحديد العرض النقدي من خلال المؤسسات المالية والبنوك التجارية يجعل عرض النقد شيئا خارجيا ولا يمكن التدخل فيه.
- ✓ عندما يزداد سعر الفائدة الحقيقي فإن سرعة التداول تزداد وبالتالي الطلب على النقود وهذا يبطل فرضية تداول النقد عند فيشر.
- ✓ رفض فرضية ثبات الناتج أو نموه بمعدلات ثابتة، إذ اثبت فريدمان انه في المدى القصير الناتج غير ثابت، وآلية الأسعار تؤدي عملها بشكل يصحح الانحرافات ، في حين يميل الناتج إلى الثبات في المدى الطويل.

ثانيا- مدرسة اقتصاديات العرض: استمرارية المذهب النقدي في العصر الحديث

مع ثمانينات القرن العشرين برز تيار آخر بالفكر النيوكلاسيكي، عرف تحت مصطلح مدرسة اقتصاديات العرض، يؤيد ما جاء بالمدرسة النقدية حول كمية النقود وعدم تدخل الدولة، ولكن أهم ما ميّزهم تنشيط العرض الكلي وليس الطلب الكلي، كون العرض يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل. كما يدعو أصحاب هذا التيار إلى عدم الخوف من زيادة الإنتاج وبالتالي الركود، لأن كل إنتاج يكون دائما مصحوبا بزيادة في الدخل، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب.

إن ما جاء به أصحاب مدرسة العرض هو صياغة جديدة لقانون ساي للأسواق ( العرض يخلق الطلب على الإنتاج).

وترتبط مدرسة اقتصاديات العرض بتطبيقات السياسة الاقتصادية في عهدي الرئيس الأمريكي ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر، اللذان انطلقا من تركيزهما على العرض في النشاط الاقتصادي وكيفية

تنشيطه بدلا من الطلب أي بالعودة إلى الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي. إذ تبنى كل من ريغان وتاتشر حركة إصلاحات الضريبية عميقة باقتصاد بلدهما، بناء على اعتقاد بأن الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي يحدّ من حجم الإنتاج، بسبب البطالة، يُولد التضخم، يترك الدولة بلا عوائد مالية كافية بل ويعجز مالي، فالضرائب على رأس المال لا تشجع الاستثمار، والضرائب على الأفراد لا تشجع على العمل.

من جانب آخر تنظر هذه المدرسة إلى الحكومة على أنها غير منتجة، ويتعين أن يقتصر أدائها على الأعمال الضرورية لضمان سير شؤون المجتمع بشكل قانوني ونظامي، وبما فيها حماية المجتمع من العداء الخارجي، وكل ما عداه فهو مضيعة للوقت وهدر.

في ضوء التطورات التي مست الفكر الاقتصادي منذ سبعينيات القرن العشرين يمكن تلخيص أهم ملامح سياسة الكلاسيك الجدد فيما يلي:

- ✓ تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي الموجه للضمان الاجتماعي والخدمات الصحية التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل.
- ✓ تخفيض الضرائب على المداخل المرتفعة وأرباح الشركات ورؤوس الأموال.
- ✓ الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق.
- ✓ تقليل التوظيف الحكومي (تقليل حجم الحكومة)، وتجميد الأجور وبيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص لكفاءته مع نقل العديد من الخدمات الحكومية إلى هذا الأخير كالتعليم، المياه، الكهرباء.....

لقد انتشر الفكر النيوليبرالي في البلدان الرأسمالية الكبرى منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ومن ثم في العديد من بلدان العالم النامية والاشتراكية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وظل الفكر السائد حتى عام 1991 تاريخ الأزمة المالية العالمية. فمن الناحية النظرية كانت البرامج مقترحة لوقف التضخم وزيادة معدل النمو بحيث تزداد إيرادات الحكومة لتعوض عن النقص الإيرادات المترتبة عن تخفيض الضرائب، لكن الأمور سارت بشكل مختلف، فبدلا من النمو السريع المتوقع حدث انكماش شديد، وبدلا من أن يتحقق توازن في الموازنة العامة سجلت عجزا كبيرا.

قد أدت هذه الأزمة إلى دخول طور جديد للنظام الرأسمالي تلعب فيه الدولة دورا تدخليا أكثر مما كان عليه في السابق، وقد جاءت دعوات ضرورة تدخل الدولة من أنصار الليبرالية الجديدة ومؤيدي فكرة أن الأسواق الحرة أكثر فعالية وعقلانية، فبعد أن كان مطلبهم الوحيد عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وضرورة تخفيض الضرائب، أصبحوا من أشد المطالبين بتدخل الدولة لإنقاذ كبريات البنوك وشركات التأمين والنظام الرأسمالي بأكمله. وبالفعل تبنت جميع حكومات العالم برامج التحفيز المالي والتمويل

بالعجز وقامت بإنقاذ البنوك الفاشلة وتأمين بعضها وذلك بالتعاون مع بنوكها المركزية التي قامت بدور الملاذ الأخير.

ويبدو أن كل هذه الإجراءات تتفق مع المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الكينزية، مما جعل البعض يعتقد أن العصر النيوليبرالي قد انتهى والعالم بصدد عهد جديد الكينزية العالمية. ولكن في الحقيقة كانت تلك الإجراءات مؤقتة تقتصر على إنقاذ البنوك والشركات، وبشكل عام إنقاذ الرأس المال الخاص وبمجرد العودة إلى طور الانتعاش عاودت الرأسمالية إلى التحرر من جديد، وبدأت بتقليص دور الدولة. وقد تبنت أغلبية الدول الرأسمالية، ومعها المؤسسات المالية الدولية، آراء وأفكار المدرسة النقدية وصاغت سياستها وفقا لمبادئها.

على أي حال " إذا كانت الكينزية هي ثمرة انهيار الفكر الكلاسيكي إبان فترة الكساد الأعظم(1929-1933) وكان انتصارها راجعا إلى ما استهدفته من تحقيق التوظيف الكامل، فإن ظهور المدرسة النقدية فهو الثمرة المرة غير الناضجة لانهيار الكينزية وفشلها في تحقيق استقرار التوظيف الكامل، وأن انتصارها حاليا إنما يرجع إلى ما تعطيه من آمال وريدية في الخروج بالنظام الرأسمالي من وهدته الحالية" رمزي زكي